

أزمة الغذاء وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية: نحو تقليل الفجوة الغذائية في الدول العربية

كامل حايك شديد¹

الخلاصة

بدأت أسعار الغذاء بالارتفاع التدريجي في عام 2007 وبشكل حاد خلال عام 2008. حيث تضاعفت أسعار القمح والرز وارتفعت أسعار الذرة وفول الصويا بحوالي 50%. وأسعار المحاصيل البقولية بأكثر من 75%. وهناك أسباب عديدة لتفسير هذه الزيادة في أسعار الغذاء، بضمنها الجفاف الحاد في البلدان المصدرة للحبوب، ارتفاع الطلب في الاقتصاديات الناشئة (الصين والهند والبرازيل)، الطلب على الغذاء لأغراض صناعة الوقود الحيوي (Biofuels)، التغيرات في أذواق المستهلكين، الارتفاع المطرد في أسعار الوقود والمضاربات في الأسواق المستقبلية للحبوب. إن جميع الدول العربية ما عدا سوريا تعتبر من دول العجز الغذائي (Food deficit) وبذلك فإنها تعتمد على الواردات لتأمين احتياجاتها من الغذاء بدرجات متفاوتة. حيث تمثل الواردات أكثر من 50% من عرض الغذاء لهذه البلدان، مما يجعلها من أكثر الدول المعتمدة على الاستيراد في مجموعة الدول النامية. وبالتالي أكثر عرضة للازمات الغذائية نتيجة لاعتمادها المتزايد على الأسواق العالمية لتغذية سكانها. ويمكن ملاحظة زيادة الفجوة الغذائية للقمح من 4.6 مليون طن عام 1995 إلى 40.3 مليون طن عام 2007. وقد رافق ذلك انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من 52% عام 1995 إلى 36% عام 2007.

وأدى ارتفاع أسعار الحبوب ومشتقاتها إلى زيادة المصروف من الدخل على هذه المجموعة الغذائية بنسبة 32% والنتيجة الطبيعية لذلك هو زيادة عدد الفقراء تحت خط الفقر. والتأثير الآخر الهام هو زيادة تكاليف استيراد الغذاء والدعم الحكومي. حيث ارتفعت نسب الدعم الحكومي على الغذاء لتصل إلى حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008/2007 لكل من اليمن وسوريا على سبيل المثال. في حين مثلت تكاليف الدعم الحكومي 9% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر وحوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب. إن السياسة الأكثر فاعلية باتجاه تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل تتمثل في استمرار المراكز البحثية بتطوير تقنيات جديدة تستهدف زيادة الإنتاجية وتزويد من كفاءة استخدام الموارد وخاصة المياه، وضع وتطوير استراتيجيات وطنية للتنمية الزراعية المستدامة، قيام الحكومات والمنظمات العالمية للتنمية بالاستثمار طويل المدى في البحوث الزراعية والإرشاد تستهدف إحداث معدلات نمو متسارعة في الإنتاج الزراعي وضمن مؤشرات أداء محددة زمنياً لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل الفقر. وقيام صانعي القرار بتوفير محفزات لتشجيع المزارعين للاستثمار في التقنيات الحديثة وخاصة في الأراضي المطرية.

إن زيادة الاستثمارات في البحوث من أجل التنمية سوف يوفر فرص كبيرة لتعزيز الأمن الغذائي في الوطن العربي. وبخلاف ذلك فإن الأمن الغذائي العربي يبقى مرهوناً بتقلبات أسعار السوق العالمي وأزماته الغذائية. فآزمات الغذاء تؤدي إلى معاناة كبيرة وهي بنفس الوقت تمثل تحدي محتمل للاستقرار الأمني.

الكلمات المفتاحية: أزمة الغذاء؛ الفجوة الغذائية؛ الأمن الغذائي؛ العجز الغذائي.

المقدمة

الذرة وقصب السكر أدى إلى إحداث تأثيرات عديدة على الموازنة بين عرض وطلب الحبوب. فالتوسع في إنتاج الإيثانول (Ethanol) من الذرة (على وجه التحديد) أدى إلى زيادة الطلب على هذا المحصول وتحويل الأراضي من إنتاج الذرة لأغراض الغذاء والعلف إلى إنتاج الذرة لأغراض الوقود الحيوي مما أدى إلى زيادة أسعار الذرة (وFan et al., 2008 وRosegrant et al., 2008). والتأثير المهم الآخر هو أن المزارعين بدأوا بتحويل الأراضي المزروعة بالقمح والمحاصيل الأخرى إلى إنتاج الذرة لأغراض إنتاج الوقود الحيوي استجابة للزيادة في أسعار الذرة المتأتية في مستويات الدعم الحكومي العالية.

لقد أصبح الوضع أكثر تعقيداً نتيجة للنقص في إنتاج الغذاء وضعف استجابة المزارعين للتغيرات في الأسعار. فمن الناحية النظرية تؤدي الزيادة في أسعار الحبوب إلى تحفيز المزارعين على زيادة الإنتاج. ولكن ضعف استجابة المزارعين للتغيرات في الأسعار (كون العرض غير مرن بالنسبة إلى سعر الناتج) وعدم توفر موارد الإنتاج وعدم كفاءة الأسواق أدت إلى تحديد قدرة المزارعين على الاستفادة من فرصة زيادة الأسعار. أشار تقرير المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (von Braun وBenson et al., 2008) (et al., 2008) بأن العرض الإجمالي للغذاء يزداد بمقدار 1-2% عندما يزداد السعر بمقدار 10%، ليعكس حقيقة أن العرض لا يستجيب بشكل سريع للتغيرات السعرية. كما أن المخاطر المترتبة على التغيرات المناخية وتقلبات الطقس لها تأثيرات عكسية على إنتاج الغذاء، مما أدى إلى صعوبة مواجهة الطلب العالمي على الغذاء.

لقد أصبح ولأول مرة ترابط متزايد بين أسعار الحبوب وأسعار الطاقة. إن انعكاسات هذا الترابط بين أسعار الغذاء والطاقة هو أن التقلبات الكبيرة في أسعار الطاقة قد ترجمت بصورة مباشرة إلى تقلبات أكبر في أسعار الغذاء.

بعد أن بقيت مستقرة (وحتى في تنازل) لمدة عقدين من الزمن، بدأت أسعار الغذاء بالارتفاع التدريجي في عام 2007 وبشكل حاد خلال عام 2008. حيث تضاعفت أسعار القمح والأرز وارتفعت أسعار الذرة وفول الصويا بحوالي 50%، وأسعار المحاصيل البقولية بأكثر من 75%. وأشارت تقارير البنك الدولي بأن أسعار الغذاء العالمي ارتفعت بنسبة 83%، وأشارت منظمة الغذاء والزراعة الدولية زيادة مقدارها 45% في الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمي. إن الزيادة في أسعار السلع الغذائية نتجت عن أسعار الحبوب التي بدأت بارتفاعات متواصلة منذ عام 2005. إن المخزون العالمي من الحبوب ازداد في عام 2005/2004 ثم انخفض بشكل ملحوظ وسريع وقد رافق ذلك زيادة في الطلب أكثر من زيادة الإنتاج. إن الزيادة في الأسعار لم تقتصر على أسعار الغذاء فقط، فإن أسعار كل من الدهون والزيوت شهدت ارتفاع مماثل.

هناك أسباب عديدة لتفسير هذه الزيادة في أسعار الغذاء، بضمنها الجفاف الحاد في البلدان المصدرة للحبوب، ارتفاع الطلب في الاقتصاديات الناشئة (الصين والهند والبرازيل)، الطلب على الغذاء لأغراض صناعة الوقود الحيوي (Biofuels)، التغيرات في أذواق المستهلكين، الارتفاع المطرد في أسعار الوقود والمضاربات في الأسواق المستقبلية للحبوب.

إن دور سياسات إنتاج الوقود الحيوي في ارتفاع أسعار الغذاء قد أصبح موضوع مثير للجدل. فالزيادة المطردة في الطلب على وإنتاج الوقود الحيوي وخاصة البيوإيثانول (Bioethanol) من

¹ مُساعد المدير العام للتعاون والاتصالات، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)، ص.ب. 5466، حلب، سورية. فاكس: 2213490-21-963، بريد إلكتروني: k.shideed@cgiar.org

الوضع الغذائي للدول العربية

إن جميع الدول العربية ما عدا سوريا تعتبر من دول العجز الغذائي (Food deficit) وبذلك فإنها تعتمد على الواردات لتأمين احتياجاتها من الغذاء بدرجات متفاوتة.

إن الأمن الغذائي في المنطقة العربية يعتمد وبشكل كبير على الواردات. حيث تمثل الواردات أكثر من 50% من عرض الغذاء لهذه البلدان، مما يجعلها من أكثر الدول المعتمدة على الاستيراد في مجموعة الدول النامية. وبالتالي أكثر عرضة للأزمات الغذائية نتيجة لاعتمادها المتزايد على الأسواق العالمية لتغذية سكانها. ويمكن تفسير ذلك استناداً إلى عدة عوامل، منها بطء استجابة المزارعين، انخفاض معدلات تبني التقنيات الحديثة، الضجوة الإنتاجية الكبيرة تُعرف الضجوة الإنتاجية Yield Gap بأنها الفرق بين مستويات الإنتاجية المُتحققة فعلاً على مستوى المزرعة والمستويات الممكن الوصول إليها عند نفس معدلات استخدام موارد الإنتاج، محددات الموارد الإنتاجية وغياب السياسات الزراعية الملائمة.

لقد بلغت واردات المنطقة من الحبوب أكثر من 45 مليون طن في عام 1997 ومع الازدياد المطرد في الطلب المحلي فإن من المتوقع زيادة واردات الحبوب إلى أكثر من 73 مليون طن بحلول عام 2020. وتمثل واردات القمح لوحدها أكثر من 50% من مجموع واردات الحبوب مجتمعة. وعليه فإن زيادة إنتاج القمح محلياً سوف يؤدي إلى تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة وتوفير كميات كبيرة من العملة الصعبة المستخدمة حالياً لأغراض استيراد القمح.

من المتوقع أن يزداد صافي التبادل التجاري العالمي للقمح بحوالي 3.6% سنوياً، ليبلغ أكثر من 104.2 مليون طن بحلول عام 2013/2012. ويمثل النمو في واردات الدول النامية وخاصة الشرق الأوسط معظم هذه الزيادة نتيجة لازدياد الطلب ومحدودية قدرتها على زيادة الإنتاج محلياً. حيث تمثل واردات دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط أكثر من نصف واردات القمح وتعتبر ثاني أسرع سوق في نمو واردات القمح. فصافي واردات مصر على سبيل المثال نمت بمقدار 2.4% سنوياً لتصل إلى حوالي 7.9 مليون طن في 2013/2012.

لقد واجهت الدول العربية تحديات كبيرة في زيادة الإنتاج الزراعي خلال الأربعة عقود الماضية ويعود ذلك لعدة عوامل متمثلة بمحدودية قاعدة الموارد الطبيعية من أراضي قابلة للزراعة ومياه، قلة وتذبذب مياه الأمطار مع تكرار حالة الجفاف، زيادة نمو السكان بمعدلات عالية نسبياً، ضعف معدلات نمو الإنتاجية، زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، ضعف استثمارات القطاع العام والخاص في الزراعة المطرية (Rainfed)، ضعف أنظمة الإرشاد، عدم وجود سياسات زراعية مناسبة وضعف معدلات تبني التقنيات الحديثة. فرغم أن السياسات الزراعية ساعدت في توسع الإنتاج الزراعي لكن ذلك كان على حساب تدهور قاعدة الموارد الطبيعية. ولكون معظم الإنتاج الزراعي يتم في المناطق المطرية والتي هي عرضة للتقلبات المناخية الحادة، فإن المنطقة العربية توصف بأنها من المناطق ذات المخاطر الإنتاجية العالية. فباستثناء مصر فإن معظم إنتاج الغذاء في الأقطار العربية يتم تحت الظروف المطرية، مسبباً تبايناً كبيراً

في الإنتاج. وعليه فإن واردات أي قطر تزداد استجابة للتغيرات في إنتاج المحاصيل الزراعية. فقد شهدت المغرب على سبيل المثال أكبر نقص في الإنتاج في عام 1995 مما أدى إلى مضاعفة وارداتها من الغذاء في تلك السنة.

تواجه المنطقة العربية محددات دائمة تعيق قدرة بلدانها على تغذية نفسها. حيث تعتبر المياه العامل الأكثر تحديداً لتنمية القطاع الزراعي والمجتمعات الفلاحية في المنطقة. فمتوسط حصة الفرد من المياه في المنطقة تعتبر أدنى المتوسطات في العالم يرافق ذلك أن نسبة المسحوب منها سنوياً يعتبر الأعلى (73%) في العالم. فالمياه المتوفرة للزراعة محدودة جداً رغم أن المنطقة تستخدم أكثر من 80% من مواردها المائية المحدودة أصلاً لأغراض الزراعة مقارنة بالمناطق الأخرى والتي لا تستخدم سوى 65%، وعليه لا بد من إنتاج غذاء أكثر بكفاءة أقل من المياه المستخدمة حالياً لتغذية أعداد السكان المتزايدة. فقد أشارت دراسات إيكاردا التطبيقية في بعض المناطق الرئيسية لإنتاج القمح (مصر وسوريا والعراق) إلى وجود هدر يقدر بحوالي 20-60% في استخدام المياه في إنتاج القمح (Shideed et al., 2005). عليه فإن من الممكن توفير كميات كبيرة من المياه لأغراض التوسع في زراعة القمح وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي وتعزيز الأمن الغذائي أو لإنتاج محاصيل أخرى. والخيار الثاني، يتمثل بإمكان المزارعين زيادة إنتاجية القمح بشكل ملحوظ جداً تحت نفس مستويات المياه المستخدمة حالياً وذلك من خلال استخدام تقنيات الري الحديثة والطرق المحسنة لإدارة المحصول. وأي من هذين الخيارين سوف يؤدي إلى تعزيز الأمن الغذائي العربي بشكل كبير.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي

لقد تمت الإشارة سابقاً إلى أن الدول العربية تعتبر من دول العجز الغذائي ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الطلب على الغذاء بمعدلات تفوق معدلات النمو في إنتاج الغذاء محلياً. وتعود الزيادة في الطلب على الغذاء إلى زيادة السكان، ونمو معدلات الدخل الفردي.

ويمكن الاستدلال على ضعف استجابة الإنتاج المحلي للزيادة في الطلب من خلال تقدير ومراجعة معدلات نمو إنتاج الحبوب والبقول خلال الفترة 1961/2007. حيث تشير البيانات الواردة في جدول (1) إلى أن إنتاج الحبوب نمت بمعدل نمو سنوي مقداره 2.5% ويرجع ذلك إلى نمو في الإنتاجية والتوسع في المساحات

جدول 1. معدلات نمو إنتاج ومساحة وإنتاجية الحبوب والبقول في الدول العربية للفترة 1961-2007

الفترة الزمنية	معدلات نمو الحبوب (%)			معدلات نمو البقول (%)		
	الإنتاج	المساحة الإنتاجية	الإنتاج	المساحة الإنتاجية	الإنتاج	المساحة الإنتاجية
1969-1961	2.9	0.72	2.25	0.67	3.72	2.95
1979-1970	0.36	1.16	0.8-	0.69	0.34-	1.05-
1989-1980	3.95	1.73	2.22	1.74	3.62	1.86
1999-1990	0.52	0.22	0.29	0.79	0.12-	0.89-
2007-2000	4.63	3.35	1.28	0.79	2.67	0
2007-1961	2.49	1.11	1.39	0.45	0.84	0.32

المصدر: حسب من قبل الباحث اعتماداً على بيانات منظمة الغذاء والزراعة (FAO).

جدول 2. إنتاج واستهلاك والفجوة الغذائية للقمح في الدول العربية للفترة 1995-2007

السنة	الإنتاج (مليون طن)	الإستهلاك (مليون طن)	الفجوة الغذائية (مليون طن)	نسبة الإكتفاء الذاتي %
1995	16.770	32.199	14.572	52.1
1996	24.132	38.396	13.207	62.8
1997	16.632	34.999	17.220	47.5
1998	22.092	42.012	18.518	52.6
1999	17.425	36.253	17.478	48.1
2000	15.442	39.568	22.478	39.0
2001	21.201	43.084	20.243	49.2
2002	22.379	46.627	22.717	48.0
2003	27.429	45.535	16.443	60.2
2004	27.132	49.092	19.217	46.4
2005	25.605	50.486	22.988	50.7
2006	29.096	51.450	22.354	56.5
2007	22.976	63.273	40.293	36.3

المصدر: إحصائيات من بيانات منظمة الغذاء والزراعة (FAO).

المزروعة. حيث نمت إنتاجية محاصيل الحبوب بمعدل نمو سنوي مقداره 1.4% بينما توسعت المساحات المزروعة بمعدل نمو قدره 1.1% سنوياً. أما إنتاج محاصيل البقول فقد حقق معدل نمو سنوي أقل من 1% (0.84%) نتيجة للتوسع في المساحة المزروعة (0.45%) ونمو في الإنتاجية (0.32%) ورغم أنه كان للتوسع في

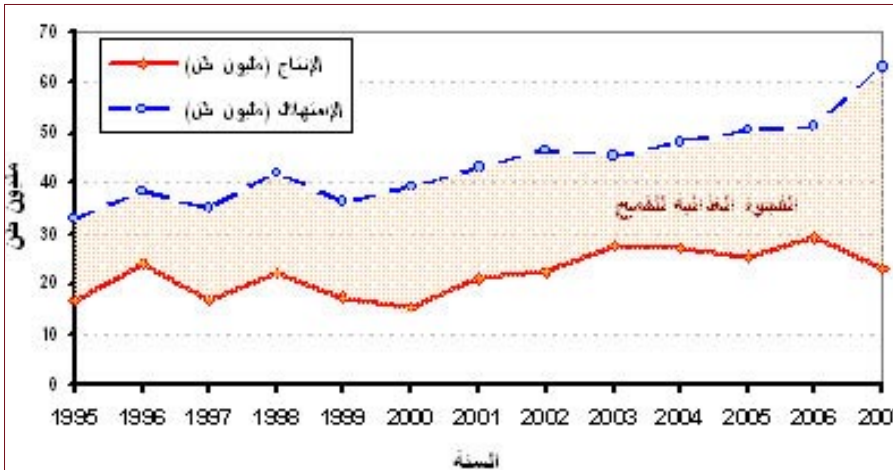
المساحات المزروعة دور هام في نمو إنتاج الحبوب والبقول خلال الفترة 1961-2007، إلا أن هذا الخيار غير ممكن مستقبلاً وذلك نتيجة لمحدودية المياه. وهذا يعني أن الخيار الرئيسي (إن لم يكن الوحيد) هو زيادة الإنتاجية لتعزيز الأمن الغذائي في الوطن العربي. وتلعب البحوث الزراعية وأجهزة الإرشاد دوراً كبيراً في تطوير ونشر التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاجية.

لقد أدى هذا النمو المتواضع في إنتاج محاصيل الحبوب والبقول إلى حدوث فجوة غذائية كبيرة ومتزايدة. ويمكن ملاحظة هذه الضجوة من خلال الاطلاع على واقع إنتاج واستهلاك القمح في الوطن العربي كما في

جدول (2) حيث تشير البيانات الواردة في هذا الجدول إلى زيادة الضجوة الغذائية للقمح من 14.6 مليون طن عام 1995 إلى 40.3 مليون طن عام 2007. وقد رافق ذلك انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من 52% عام 1995 إلى 36% عام 2007. ويوضح الشكل (1) الاتجاه العام لاستهلاك وانتاج القمح وحجم الضجوة الغذائية المتزايدة. ومع استمرار تزايد أزمة الغذاء العالمية نتيجة لقلة المعروف من الغذاء في السوق العالمي فإن الأمن الغذائي العربي يبقى مرهوناً بتقلبات السوق والمناخ. وهذا يتطلب وضع استراتيجيات وسياسات زراعية طويلة المدى لزيادة إنتاج الغذاء محلياً. وأولى هذه السياسات هي زيادة الاستثمارات الحكومية في الزراعة وخاصة لأغراض البحوث والتنمية وعلى مدى طويل مع وضع أهداف تنموية محددة.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الغذاء في الوطن العربي

تأخذ التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الغذاء أشكالاً متعددة من حيث حجم الضرر وسعة تأثيره. فعلى صعيد المستهلك أدى الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء إلى زيادة نسبة الدخل المصروفة على الغذاء. ففي الوطن العربي تمثل الحبوب ومشتقاتها حوالي 42% من سلة الغذاء لعام 2007. وأدى ارتفاع أسعار الحبوب ومشتقاتها بنسبة 75% (نتيجة لأزمة الغذاء الحالية) إلى زيادة المصروف من الدخل على هذه المجموعة الغذائية بنسبة 32%. والنتيجة الطبيعية لذلك هو زيادة عدد الفقراء تحت خط الفقر. والتأثير الآخر الهام هو زيادة تكاليف استيراد الغذاء. فعلى المستوى العالمي بلغت كلفة استيرادات الغذاء 812 مليار دولار أمريكي في عام 2007، بزيادة مقدارها 29% عن استيرادات عام 2006. وقد واجهت البلدان النامية مجتمعة زيادة مقدارها 33% في الكلفة الإجمالية لاستيراد الغذاء مقارنة بزيادة مقدارها 13% في عام 2006 (FAO, 2008a, b). ومن المتوقع أن تزداد كلفة استيراد الغذاء لدول العجز الغذائي بمقدار 56% بين عامي 2006/2007-2008/2007، ويترتب على زيادة تكاليف واردات الغذاء زيادة في العجز المالي لميزانيات هذه الدول وما لذلك من تأثيرات على الاقتصاد الكلي كسعر الصرف واحتياطي البنوك الوطنية وزيادة المديونية.



شكل 1. الفجوة الغذائية للقمح في الدول العربية للفترة 1995-2007.

ويعد الارتفاع في الرقم القياسي للمستهلك أحد الآثار المهمة لأزمة الغذاء، حيث أدى ارتفاع أسعار الغذاء لرفع رقم المستهلك القياسي مؤشراً بذلك معدلات تضخم عالية خلال عامي 2007/2008. ويوضح الشكل (2) معدلات التضخم في الرقم القياسي للمستهلك لمجموع السلع وللسلع الغذائية فقط ببعض الدول. وبما أن أسعار الغذاء مدعمة في أكثر الدول العربية، فإن ارتفاع أسعارها يعني زيادة نسب الدعم الحكومي على الغذاء لتصل إلى حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007/2008 لكل من اليمن وسوريا على سبيل المثال. في حين مثلت تكاليف الدعم الحكومي 9% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر وحوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، ويبدو ذلك واضحاً في الشكل (3).

أكثر فعالية للتقنيات الزراعية الحديثة المتوفرة حالياً، تطوير تقنيات جديدة أكثر فعالية في التعاطي مع مخاطر الجفاف والتغيرات الجوية والأمراض الجديدة، سياسات زراعية فعالة تشجع على تبني التقنيات الحديثة واستخدام مستدام للموارد الطبيعية النادرة، وأخيراً زيادة الاستثمار في البحوث الزراعية والتنموية. وأكدت دراسات عديدة قامت بها إيكاردا مع مراكز البحوث الوطنية أن هذه التقنيات أدت إلى زيادة معنوية في الناتج لوحدة المساحة وعناصر الإنتاج وفي العوائد لاستثمارات المزارعين. وأن وجود السياسات الداعمة الصحيحة والقروض الصغيرة والتمويل الريفي وتطور الأسواق يضمن أن يكون إنتاج الغذاء أكبر وأسعار الغذاء أقل. إن الإجراءات السريعة المتخذة للتقليل من تأثير ومنع حدوث أزمة الغذاء يجب أن يرافقها استراتيجيات طويلة المدى لتعزيز الأمن الغذائي. فالتوسع في استخدام التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاجية وبالتالي الدخل الزراعي سوف تعزز من قدرة المزارعين على مواجهة تقلبات الإنتاج وعدم استقراره.

إن هناك امكانية كبيرة لزيادة إنتاجية المحاصيل الرئيسية في المنطقة العربية لأن مستويات الإنتاجية المتحققة على مستوى المزرعة هي أقل بكثير من المستويات الممكن الوصول إليها. فتعزيز نمو الإنتاجية هو الحل الوحيد لعكس الاتجاه

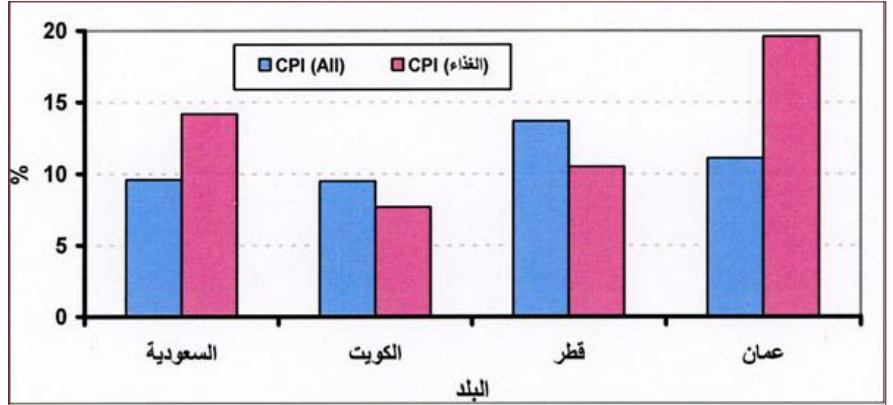
الحالي لتباطؤ النمو في القطاع الزراعي.

ونتيجة لأزمة الغذاء الحالية قامت بعض الدول بتحديد أو إيقاف تصدير الفائض من إنتاجها بهدف تخزينه لأغراض الاستهلاك المحلي. ورغم

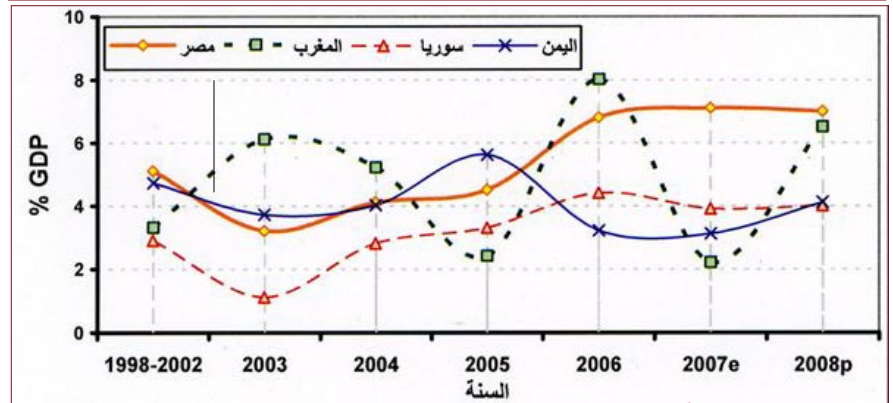
جدول 2. إنتاج واستهلاك والفجوة الغذائية للقمح في الدول العربية للفترة 1995-2007

السنة	الإنتاج (مليون طن)	الإستهلاك (مليون طن)	الفجوة الغذائية (مليون طن)	نسبة الإكتفاء الذاتي %
1995	16.770	32.199	14.572	52.1
1966	24.132	38.396	13.207	62.8
1997	16.632	34.999	17.220	47.5
1998	22.092	42.012	18.518	52.6
1999	17.425	36.253	17.478	48.1
2000	15.442	39.568	22.478	39.0
2001	21.201	43.084	20.243	49.2
2002	22.379	46.627	22.717	48.0
2003	27.429	45.535	16.443	60.2
2004	27.132	49.092	19.217	46.4
2005	25.605	50.486	22.988	50.7
2006	29.096	51.450	22.354	56.5
2007	22.976	63.273	40.293	36.3

المصدر: إحتسبت من بيانات منظمة الغذاء والزراعة (SOFA-FAO).



شكل 2. معدلات التضخم في الرقم القياسي للمستهلك لمجموع السلع وللسلع الغذائية فقط لبعض دول المنطقة العربية لعام 2008. المصدر: البنك الدولي.



شكل 3. زيادة تكاليف الدعم الحكومي على الغذاء لبعض الدول العربية. المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF).

سبل تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الفجوة الغذائية

وحيث تشير التوقعات إلى أن المنطقة العربية سوف تبقى منطقة عجز غذائي وعلفي وبالتالي تعتمد على الأسواق العالمية في تغذية سكانها المتزايدين، فإن من الضروري اتباع استراتيجيات جديدة لتعزيز الأمن الغذائي. فالاستثمار في البحث الزراعي من شأنه أن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال تطوير ونشر أصناف محسنة للمحاصيل، صيانة التربة من خلال أنظمة إنتاج وعمليات زراعية متطورة، الاستخدام الكفوء للموارد المائية النادرة، تطوير نظام إنتاج وتسويق البذار، وضع سياسات زراعية تشجع على تبني وزيادة تأثير التقنيات الحديثة. هناك حاجة ماسة لتطوير طرق أكثر فعالية في نشر التقنيات الحديثة ودراسة تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي.

ويعتبر موضوع كيفية زيادة إنتاج الغذاء في الدول النامية وبشكل خاص الدول العربية موضوع جوهري من أجل تجنب حدوث أزمات غذائية في المستقبل. فحصة الفرد من إنتاج الغذاء ثابتة ما لم تكن متناقصة في عدد من الدول النامية. ومع محدودية النمو في إنتاج الغذاء نجد أن عدد السكان يزداد بشكل متسارع، ولهذا نجد أن العجز الغذائي وارتفاع أسعار الغذاء كانت نتيجة لتأثير عوامل العرض والطلب معاً. وبحكم محدودية التوسع في المساحات المزروعة وازدياد ندرة المياه فإن الحل الوحيد لمعالجة أزمة الغذاء هي زيادة إنتاجية المحاصيل لوحدة المساحة و لوحدة المياه، وهذا يتطلب تحقيق أربعة أشياء هي: طرق نشر

المراجع

- Benson, T.; Minot, N.; Pender, J.; Robles, M. and von Braun, J. 2008. Global food crises: Monitoring and assessing impact to inform policy responses. Food Policy Report, Washington, D. C.: International Food Policy Research Institute (IFPRI), <http://www.ifpri.org/pubs/fpr/pr19.pdf>
- Fan, S. and Rosegrant, M. W. 2008. Investing in Agriculture to Overcome the World Food Crisis and Reduce Poverty and Hunger. International Food Policy Research Institute (IFPRI), Policy Brief 3, <http://www.ifpri.org/pubs/bp/bp003.pdf>
- FAO. 2008a. Soaring Food Prices: Facts, Perspectives, Impacts and Actions Required. High-Level Conference on World Food Security: The Challenges of Climate Change and Bio-energy, Rome, 3-5 June 2008, HLC/08/INF/1, April, 2008, http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/foodclimate/HLCdocs/HLC08-inf-1-E.pdf
- FAO, 2008b. Crop Prospects and Food Situation. (GIEWS) No.3, December, 2008, <http://www.fao.org/GIEWS/english/cpfs/index.htm;ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/010/ai465e/ai470e00.pdf>
- Rosegrant, M. W. 2008. Biofuels and Grain Prices: Impacts and Policy Responses. Testimony for the U.S. Senate Committee on Homeland Security and Governmental Affairs, Washington D. C. http://hsgac.senate.gov/public/_files/050708Rosegrant.pdf
- Shideed, K.; Oweis, T. Y.; Gabr, M. and Osman, M. 2005. Assessing On-Farm Water-Use Efficiency: A New Approach. International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA), Aleppo, Syria, xiv + P. 86. ISBN: 92-9127-163-X.
- Von Braun, J.; Ahmed, A.; Asenso-Okyere, K.; Fan, S.; Gulati, A.; Hoddinott, J.; Pandya-Lorch, R.; Rosegrant, M. W.; Ruel, M.; Torero, M.; van Rheeën, T. and von Grebmer, K. 2008. High food prices: The what, who, and how of proposed policy actions. IFPRI Policy Brief, Washington D. C.: International Food Policy Research Institute, <http://www.ifpri.org/PUBS/ib/FoodPricesPolicyAction.pdf>

أن ذلك قد يكون ضرورياً في بعض الحالات فإنه يمنع في المستقبل الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي يتيحها التكامل مع السوق العالمي للغذاء والميزة النسبية لبعض المحاصيل المنتجة محلياً. إن السياسة الأكثر فاعلية باتجاه تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل تتمثل بما يلي:

- 1- استمرار المراكز البحثية بتطوير تقنيات جديدة تستهدف زيادة الإنتاجية وتزيد من كفاءة استخدام الموارد وخاصة المياه. وهذه تتضمن أصناف محسنة عالية الإنتاجية ومقاومة للأمراض والجفاف وذات كفاءة عالية في استخدام المياه، تقنيات ري حديثة، واستخدام مصادر غير تقليدية للمياه.
- 2- وضع وتطوير استراتيجيات وطنية للتنمية الزراعية المستدامة تأخذ بنظر الاعتبار الموارد المتوفرة محلياً في البلد المعني وميزته النسبية في إنتاج مختلف المحاصيل والسلع الزراعية.
- 3- قيام الحكومات والمنظمات العالمية للتنمية بالاستثمار طويل المدى في البحوث الزراعية والإرشاد تستهدف إحداث معدلات نمو متسارعة في الإنتاج الزراعي وضمن مؤشرات أداء محددة زمنياً لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل الفقر.
- 4- قيام صانعي القرار بتوفير محفزات (مثل ضمان الأسواق، أنظمة الائتمان، الدعم الموجه، إدارة المخاطرة) لتشجيع المزارعين للاستثمار في التقنيات الحديثة وخاصة في الأراضي المطرية.

إن زيادة الاستثمارات في البحوث من أجل التنمية سوف يوفر فرص كبيرة لتعزيز الأمن الغذائي في الوطن العربي. وبخلاف ذلك فإن الأمن الغذائي العربي يبقى مرهوناً بتقلبات أسعار السوق العالمي وأزماته الغذائية. فآزمات الغذاء تؤدي إلى معاناة كبيرة وهي بنفس الوقت تمثل تحدي محتمل للاستقرار الأمني.

Food Crisis and its Socioeconomic Impact: Towards Reducing the Food Gap in the Arab Countries

Kamil H. Shideed¹

Summary

Food prices started to increase gradually in 2007 and sharply in year 2008, resulting in doubling the prices of wheat and rice. Likewise, prices of corn and soybeans increased by 50%, whereas the prices of food legumes increased by 75%.

There are many reasons explaining the increases in food prices including, severe drought occurred in cereal exporting countries, demand increase in transitional economies (Brazil, China, and India), use of crops for bio-fuel production, changes in consumer preferences, and sharp increase in oil prices.

All Arab countries, except Syria, are classified as food deficit. Imports account for more than 50% of the food supply, making the Arab region the most import dependent among all developing countries. As a result, the Arab region has become more sensitive to food crisis as a result of increased dependence on international markets to feed its population. This can be clearly shown in increased food gap of wheat from 14.6 million tons in 1995 to 40.3 million tons in 2007, reducing the self-sufficiency ratio from 52% to 36%.

Increased grain prices resulted in increasing the proportion of income spent on this commodity group by 32% and thus increased the number of poor below the poverty line. The second important impact is the increase in the costs of food imports and government subsidy. For example, food subsidy in Syria and Yemen increased to 11% of the GDP in 2007/2008. Similarly, the cost of food subsidy accounted for 9% and 6% of the GDP in Egypt and Morocco, respectively.

Enhancing the food security requires four interrelated strategies including, continuation of research institutions to develop improved technologies to increase crop productivity and water use efficiency; establishing national strategies for sustainable agricultural development with clear targets; investing more long-term funding in agricultural research and extension by governments and international development agencies; enabling policy environment and incentives to encourage farmers to adopt new technologies and invest in rainfed, high-risk environments.

Increased public investments in agricultural research will provide ample opportunities to enhance food security in the region. There are several viable options that ICARDA and the national agricultural research systems would pursue in contributing to food-secure future in the Arab region.

¹ Assistant Director for International Cooperation and Communication, International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA), P.O. Box 5466, Aleppo, Syria. Fax: +963-21 2213490, E-mail: k.shideed@cgiar.org